اجتهادات
حل لهم ومشكلة لنا

هل يمكن حقًا وضع ضوابط بشأن تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعى التوليدى؟ الجواب مختلفُ عليه بين من يأملون فى أن تتمكن حكوماتُ الدول التى تُحقِّق شركاتُها قفزاتٍ فى ابتكار هذه التقنيات، خاصةً بعد دخول الأمم المتحدة على الخط، ومن يرون أن الحكومات أضعف من أن تستطيع فرض الضوابط اللازمة، وأن الشركات أقوى منها.

والحال أنه إذا تُرك الأمر لهذه الشركات، ستمضى قُدمًا دون مراعاة أى اعتبارات أخلاقية، وبلا سقفٍ لما يمكن أن تصل إليه التقنيات التى تُطورها بسرعةٍ هائلة. هذا ما تمليه عليها مصالحُها، سواء لتحقيق مزيدٍ من الأرباح، أو لتجب مشاكل مالية من النوع الذى واجه بعضها فى العام الماضى، مثل شركات جوجل وميتا وأمازون وآبل، وبدأت فى التعافى منها.

وإذا كان من درسٍ استخلصته هذه الشركات، وغيرها على المستوى نفسه، من أزمتها المالية العام الماضى، فهو أن قدرتها على تطوير أفكار جديدة كانت قد تراجعت فى السنوات التى سبقته. ولهذا صار تسريعُ الجهود لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعى التوليدى ضروريًا لتجنب أزماتٍ مالية جديدة، عن طريق استخدام هذه التقنيات فى تجديد خدماتها وتطوير أعمالها.

وهذا ما بُدئ فيه فعلا بعد القفزة التى حقَّقتها شركتا إيفنديا وسانتا كلارا الأمريكيتان فى تصنيع الرقائق اللازمة لتطوير أحدث نماذج الذكاء الاصطناعى وتدريبها، والإيرادات الكبيرة التى حصلتا عليها فى الربع الثانى من هذا العام، وما ارتبط بها من ارتفاعٍ سريع فى سوق التكنولوجيا الأكثر تقدمًا، وأسهم الشركات التى تنتجها. وبدأ بعض هذه الشركات فى ترويج تطبيقات جديدة.

ولهذا يبدو مستقبل بعض أهم الشركات الأضخم فى العالم مرتبطًا بالمضى قُدمًا فى تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعى، الأمر الذى يجعلُ احتمال مقاومتها فرض

ضوابط على عملها ضئيلاً، ويفرضُ اهتمامًا أكبر بالسؤال عن المدى الذى يمكن أن تبلغه فى اللامبالاة بالمشاكل التى قد تترتب على ذلك. فهذه المشاكل، التى قد تواجه البشرية، هى نفسُها الحل بالنسبة إلى شركاتٍ تريدُ أن تبقى فى الصدارة، وتخشى تكرار أزمات هدَّدت مراكزها المالية فى العام الماضى.